

70045

الاول ويحمل على هو الاول
هو جبري معني ما بهما يكون نسب

الذي يختلف في نقل
هو واما في الموهباني فترون

على الله عز وجل
من قال لا تخمها يكون

توضيح حال بن قتيبة

رسالة مولانا في شرحه في ان تصانيف مولانا الحاج محمد عبد الحليم الكهنوي مد ظله مسما

تاليفه في بيان حال بن قتيبة

بفرمانه جامع علوم عقلية في فخر التجار مولوي خادم حسين عظيم آبادي سكرتير السلي

در بیان تبریز و موطع صنم العلوم و تفت

عمر
الحی الباقی
منه
عمر
الحی الباقی
منه

مع ۱۱۰ منہ علیہ
 مع ۱۱۱ بحر العلوم
 مولانا ابوالعباس
 عبدالحی دارالشعبانہ
 سنہ ۱۱۱۱
 قولہ و فیما کان
 نقال من خیل ان
 اختلاف لاکھام تملک
 اجنبیات اہل قباہات
 انما یکن لہا کانت
 اجنبیات فی باب
 المصدق علیہ
 بل صدق غیر کس
 معنی فہم فلا تنجا
 سنہ ۱۱۱۱
 الاحکام
 سنہ ۱۱۱۱

حج خان اثر بھول ہو کر لاپاک

[illegible]

من بعض تحريرات عمى الاستاذ العلامة ابراهيم السدوق و
 فان اثر الجمل هو الاطلاق
 بلا علة اذ لا يطلق عليه محدث مع ان الممكن ليس له
 وان الوجوب لا يمنع من علة تامة للاستغناء عن ايجاد
 يكون علة تامة لا تغاير الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن شخص انما كان في نفسه
 لا ضرورة الفعلية واللا فعلية وان هذا لا يخلو لا سكان فيكون لا سكار
 بسبب الجمل الجمل ليس الا في الجمل المولف وفيه ان استدعاء الجمل
 ان الجمل لا يحمل ما هيته ما لا لازم له جملية الذاتية ولا يحمل الوجود فانه امر اخر
 فهو اثر الجمل في ان لا تصان ايضا اثره في خلافه بينه وبين الوجود وان قيل ان الالف ليس له
 قيل فكذا انما الوجود فلا فرق فاما اثر الجمل يكون هو الماهية لا بمعنى ان ايجاد الجمل الماهية ما هيته
 بل معنى ان ايجاد الجمل الماهية وتخليق سمع قواها ويبدعها من بقية الوجود لطلان الذات الصفوة الذاتية
 ثبوت الشيء نفسه ضروري فكيف تخيل الجمل من الماهية ونفسها في تميز الجمل بسبب وجوده يعني على عدم تصور الجمل لهيئة
 لا بسبب ذاته نفس الماهية على التحقيق الذي مر انفا وانما الجمل ليس له روح ومقتضى تهذيبه ان لا يكون له حقيقة
 الاول المحكي عنه مطابق لقضية وبالتالي انه صدق المحكي ان يكون علة لصدق حيث لو لم يتحقق لم يصدق القضية والثانية ان الماهية
 هي محكي عنها فالتدليل انما في محل العوارض المحكي عنه الماهية مع معنى زائد اضافي او انتراعي والثالثة ان محولية كل مرتبة تابعة لمحولية المحكي عنها
 ولا تكون تابعة لمحولية المحكي عنه واذا ثبتت هذه المقدمات الثلث فنقول لماهية التي يعبرون عنها بالفعلية والتفرد غير مما يحلونها
 اثر الجمل ليس طامان يكون لمرادها نفس الماهية من حيث هي فحكمة عنها محل الذبائيات على معنى الثانية فيكون جمل الذبائيات جملتها
 ما في الثالثة ليست بحكمة عنها محل الوجود وغيره من العوارض على معنى الثانية فلا يكون جمل الوجود وغيره من العوارض في جملها بل محتاج الى جمل
 مستأنف على في المقدمه الثالثة وهو خلاف صريح الاقرافيه وان يكون المراد بها نفسها مع خلط الامر لا فيخرج الى الجمل المولف ولا يذهب
 عليك ان المقدمه الثانية تنافي ما قال ذلك المحقق في موضع اخر من ان مطابق الجمل في الوجود والذاتيات معا الماهية المتفردة ومع قطع النظر
 عن المناقاة نقول ان عدم كون الماهية من حيث هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي سلم كيف لا
 هذا المعنى طامان لا يوجب عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان المكان انما كالمفهوم عن اخرى بعض الملاحظات لا يتلزم
 امكان لانفكاك بينهما في المواطن النفس المراتية كذا قيل فندبر والسادس ان الجمل المولف هو مختار الشيخ الرئيس في جمل كل شئ
 عن محولية الماهية فقال جمل الجمل شئ شئ ان الجمل موجود او يمكن ان يقال ان هذا القول يدل على ان الجمل المولف هو المختار
 انه بعض عن الجمل بسيط الغموضه فان قلت ان الشيخ ما غمض بل نفى جمل الماهية صريحا قلت ما نفى الجمل بسيط نفى جمل الماهية
 منع عن قائل الجمل بسيط ايضا على قدر السامع ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوتها من تلقا العلة ما تقر عند عدم وجودها
 البرعي بما يعمل والذاتي بما لا يعمل والوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقر في الالهيات فلو لم يكن ثبوتها لما احتاجا الى علة جملها
 عند عدم تفريقها المذكور ان فلا بد من ان يكون اثر الجمل الاحتياط لا يوجب عليك ان هذا الدليل لا يفيد التحقيق بما هو جمل فيقيد الزام

بأنه لا يخلو البسيط عن على الممكن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فائدة
معية الذين عند تصور المكان فلا يكون إلا بالذات وما وقع في أقوالهم الممكن لذاته
ما وجدوا في العالم بالذات حتى يكون ثبوته بالذات أو بالغير قلت ان المشايخ
نه طذارتهم يقولون ان هو مسبوق بآلة والاعتقاليان لمذكورين فلا يلزمهما
ما حاشيته ما ثبت لا غير الخراج فتدبروا نظر حدوث الحادث ولقد علم على ذلك لا من أقوالهم
الموفق ان يقدرا من محمولية الماهية في نفسها وفيه ان يبقى لها هيئة على الوجود في حق
الشيء في نفسه لا يخلو من الممكن لا يخلو من الممكن لا يخلو من الممكن لا يخلو من الممكن
الذاتية عن نفسه اذا كانت معدومة فيجب ان يصح سلب معدوم عن نفسه مطلقا فام لم يمكن
من ان يصدق عليه شيء آخر فاحتاج الى ايجاد اوله والذات هو يخلو بالوجود لا نفس الماهية في العالم
بأنه لا يخلو من معدوم عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب شيء عن نفسه بل الاول ان كان معدوما قالوا ان كل
شيء بالاولى لا يخلو من ذلك بل كل مفهوم فهو يقابل في نفسه عليه بناء على الاول في كل على نفسه بناء على الضرورة فيمتنع سلبه
المقابل فان قلت ان الموصوفات في الوجود موضوع فالتشبيه في نفسه غير معدوم فان عند رفع الماهية في نفسه سلب الاشياء
سلب ما عنها بحسب الخراج فالمعدوم سلب نفسه كما افاده شراح التجريد قلت ان المحمول في كل الاول في نفس الموضوع فاذا وجد هذا
في المحل وجد ما يتحقق المحل والوجود موضوع سلبا لا يلاحظ المحمول ايضا بسلبهم المحل الشائع يتوقف على الوجود ان لم يخلو في الوجود
فلا يصح بدون الوجود عند عدمه يصح سلب المقابل في نفسه لا تترك المذهب الثالث انتم في اختياره لغيره في وساه جلا بسبب ان انما يخلو بالذات
ليس الماهية ولا الاتصال الوجود ونقصه لا يخلو من الاخر في المشايخ في الاشياء الربوبية وغيره انما يقضي لا يخلو من اشيء في نفسه في وجوده
منها ان لها هيئة لمكانت بقوام ذاتها منتفزة على احوالهم كون احوالهم مقوما كما في نفسها واللازم بل فان احوالهم من العلة خارجة عنهم
انما تكون الماهية مع الذمول في نفسه عن الوجود في الوجود او لا فان لم يكون بعد من تقويم الذات في تقويم احوالهم بل في المشايخ
في اللافق لم يزل حاصله ان فاقرة الماهية الى احوالهم فاقرة صدرية وقاقرتها الى الذات في فاقرة في التقويم تحصل عليها هيئة تحتاج الى احوال
في الخروج من اللافق الى احوالهم يكون انما في نفسها لا بحسب نفس قوام الذات فيليك لندرك انما في احوالهم بل في الوجود في نفسه في الوجود
ان لا يكون محمولا ايضا فهذا الوجه بادم لا ساس مطلوبكم فما هو جوهركم في وجودنا ومنها ان الماهية لو كانت بحسب الذات محمولة لكان مفهوم
المحمول محمولا عليها خلا ذاتها لا متعارفا مع ضياء وخطاف صراخهم وفيه رد من جبين الاول ان الماهية لمكانت بحسب الذات في الوجود
فلا يكون محمولا على احوالهم بل في نفسها هي الهيئة من حيث هي تكون محمولا على احوالهم بل في نفسها هي الهيئة من حيث هي مستندة الى احوالهم
فاحمل معنى ممكن ان يقال ان لا تستند الى احوالهم بل في نفسها هي الهيئة من حيث هي مستندة الى احوالهم بل في نفسها هي الهيئة من حيث هي مستندة الى احوالهم
جاء في اخرهم من ان المحمول لو لم يوجد فما هو جوهركم في وجودنا ومنها ان الماهية لمكانت بحسب الذات محمولة لكان مفهوم
تخصف فلهذا وجود الماهية لمجودة وهذا ما ينكره المتشبهون واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح قال نسبة الماهية الى جميع الاشياء على احوالهم
ان يتبعها جميعا فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية في جيل الماهية في كل ما ترى وفيه انما نحن اراة يتبعها تشخص واحد فيلزم وجود الماهية

في بيان ما بينه وبين شي في الدنيا كقولنا الانسان حيوان لا نخطا
يا في تعلق الجمل المؤلف من نسبة الامكان حتى يتقرر الخطا بحال ما تعلق
بما فيه كذا كيف يتقرر بان الجمل المبيع فلا بد من ما قبل فباع الذات
بن ما بين ما قبل الذات وجعل ما بين ما قبل الذات فالذي جعل الانسان احمدا جعله انسانا
لما قالوا من ان الجمل لا يتخلل من الشيء وذاتية معناه لا يحتاج هناك الى جعل
ما يستقر عليه عرض تحقيق المقتضى كالحق الطولي العلامة لشيء في غيره مما هو
بعض المستعدين من ان هذا الذات والذات لا يكون مقتضى اقتضا فقولنا الانسان
ان الجمل من جهة الخطا وان حوج الى ما تقرر الموضوع فاجعل بفعل امية الانسان ثم يفرق الانسان
ما بين ذلك الجمل البسيط اتمى لخصوصا وقديمة تفصيل لا يرجع الى ما قبل فان كل ما فيه مجال لما فيه والاما
لثالث فقولنا العلامة لشيء في غيره مما هو كالحق الطولي العلامة لشيء في غيره مما هو كالحق الطولي
سلف داروا بالثالث لو كان كذلك لكانت له ذاتية بالثالث فقولنا الانسان احمدا جعله انسانا
والمجال لا يتنازع حقيقة ورواها فلا يتخلل من المباشرة ولو لم يكن الجمل كقولنا الانسان احمدا جعله انسانا
وعلى بعض علمه علم حقيقة بوطها ولا حرج فيه فانه يجوز انما جعله انسانا لشيء في غيره مما هو كالحق الطولي
جاء على ان ليس على ما بين الحقيقة وجعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم الا ان اللازم لم يمنع استناده الى المباشرة لثالثه مما كان
الذاتي لتقديم عليها اى تقديم كان فمقتضى استناده الى علم المباشرة وقال السيد الهروي في حاشية شرح التوفيق بين الجملين
يتعلق بلوازمها بسبب الاستدعاء من غير ما يتنازع في المباشرة فقولنا الانسان احمدا جعله انسانا
تخلل الجمل من المباشرة بلوازمها بسبب الاستدعاء من غير ما يتنازع في المباشرة فقولنا الانسان احمدا جعله انسانا
المشايير يتخلل منها التوحي لثالثه مما هو كالحق الطولي العلامة لشيء في غيره مما هو كالحق الطولي
على امره التوفيق الثاني في تحرير لزوم الجملية الذاتية لتعلق الجمل في الخطا التمهيدية بحال يعلم انه وقع في خطا التمهيدية بحال
لنا التوفيق خريفين وقال العلامة والى ان تعلق لنا بجمل كيك من حيث المعنى وقدم بين السيد الهروي في حاشية على الحاشية العلامة
التمهيدية وجعلها كانه يجوز ذلك ان غير موشى في مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرح فاذا تعلق الجمل يكون الجمل الجمل
التوفيق وخير رفوف حال يصح ان ان يتخلل الجمل منها لا تمنع تخلل من شيء ذاتية انتهى قوله ذلك الى الركاة ذكره ان الركاة
مصدر من الجملية كقولنا كذا هو كذا فقولنا لان الجمل في قولنا الانسان احمدا جعله انسانا
شرعا كقولنا التوفيق عبارة في الشرح عن جمل لا سببا فقه المطلوب غير ان كان في اللغة عبارة عن جمل الاسباب فقه المطلوب
في ذلك ان وشرافه تعلق الجمل هو قوله كذا هو كذا فقولنا لان الجمل في قولنا الانسان احمدا جعله انسانا
التوفيق وذاتية وخير رفوف هو اللازم بطلان الجمل في معنى نسبة الاسكان بين الجملين لثالثه مما هو كالحق الطولي
فجمل الذات وجودا عين جمل الذاتيات وجودا كالحق الطولي العلامة لشيء في غيره مما هو كالحق الطولي

۱۵
 قدوة الحسنة
 في السلوك
 والخلق
 والعبادة

۱۵
 قدوة الحسنة
 في السلوك
 والخلق
 والعبادة

